التركيب الصناعي للصناعات الكبيرة في محافظة المثنى

المدرس الدكتور
فارس مهدي محمد
جامعة البصرة – كلية التربية

الخلاصـــــة

من خلال بحثنا للتركيب الصناعي في محافظة المثنى لاحظنا انه مكون من خمسة قطاعات رئيسة (صناعات كبيرة) شكلت بمجموعها (١٠) معامل بواقع (١٨٢٨) عاملا من مجموع (٢٢٠) معملا في عموم القطر وبواقع (١٧٧١١) عاملاً وبنسبة (١١%) للمعامل من مجموع القطر و (١٠.٣٢%) للعمال من عموم القطر.

جاءت فيها صناعتا الطابوق والاسفلت باعداد متساوية وهي (٣) معامل لكل صناعة منها من مجموع (٩٤) معملا للطابوق في عموم القطر و (٣٩) للاسفلت أي بنسبة (٣.١٩%) للطابوق و (٧.٦٩%) المحافظة للقطر . وشكلت صناعة طحن الحبوب (٢) معمل من مجموع (٧٥) معملا في عموم القطر وشكلت نسبة المحافظة منها (٢.٦٦%) . وشكلت صناعة استخراج الملح معملا واحدا من مجموع معملين في عموم القطر وبنسبة (٥٠%) للمحافظة من القطر. وكذا الاسمنت شكل معملا واحدا من مجموع (١٠) معامل لعموم القطر وبنسبة (١٠%) للمحافظة من القطر . في حين تفاوتت الايدي العاملة بين قطاعات الصناعة فكانت اعلى عدد لها في صناعة الاسمنت (١٥٥٦) من مجموع (٧٠٢٨) من عموم القطر وبنسبة (٢٢.١٤%) المحافظة للقطر، جاءت بعدها صناعة طحن الحبوب بواقع (٩٣) عاملا من مجموع (٢٢٣٤) عاملا في عموم القطر وبنسبة للمحافظة من القطر (٤.١٦%) ، جاءت بعدها صناعة الطابوق بواقع (٨٢)

عاملا من مجموع (٧٧٠١) في عموم القطر وبنسبة للمحافظة من القطر (١.٠٦%) ، تلتها صناعة استخراج الملح بواقع (٥٨) عاملا من مجموع (٩١) عاملا في عموم القطر وبنسبة المحافظة للقطر (٦٣.٧٣%) وجاءت في المؤخرة صناعة الاسفلت بواقع (٣٩) عاملا من مجموع (٦٥٧) عاملا في عموم القطر وبنسبة للمحافظة (٥.٩٣%).

اما بالنسبة لاعداد المعامل للقطاعين الاشتراكي والخاص فقد تطابقت اعداد المعامل فيهما بواقع (٥) معامل لكل قطاع في المحافظة من مجموع (٥٥) معملا للقطاع الاشتراكي في عموم القطر و (١٦٦) معملا للقطاع الخاص لعموم القطر وبنسبة للمحافظة من القطر (٩.٠٩%) للقطاع الاشتراكي ونسبة (٣.٠٣%) للقطاع الخاص. وبلغت الايدي العاملة في القطاع الاشتراكي (١٦٥٣) عاملا في عموم المحافظة من مجموع (٧٧٤٥) عاملا في عموم القطر وبنسبة للمحافظة من القطر (٣٤.٢١%) وبلغت في القطاع الخاص (١٧٥) عاملا في عموم المحافظة من مجموع (٩٩٦٦) عاملا في عموم القطر وبنسبة للمحافظة من القطر (١.٧٥%).

اما القيمة المضافة فكانت اعلى نسبة لها (٢٤٩٣٨٠٦٤) للمحافظة و (٤١٣٩٣٣٦٦) في القطر جاءت بعدها قيمة الانتاج فكانت (٢١٢٦٩١١٤) في عموم المحافظة و (٣٨٧٥٩٣٩١) في عموم القطر جاءت في المؤخرة قيمة مستلزمات الانتاج فكانت للمحافظة (١٦٢٤٨٠٤٧) وللقطر (٣١٩٩٩٣٩١) في عمومه . وبذلك يكون للتركيب الصناعي في المحافظة نسبة جيدة من عموم القطر وله اثر فاعل في النشاط الصناعي للقطر .

فالتركيب الصناعي في المحافظة يشكل نسبة جيدة من عموم القطر وله اثر فعال في النشاط الصناعي .

ABSTRACT

Out of the previous presentation , We notice that the industrial structure in Al- muthana governorate is composed of five main sectors (big industries) that involved (10) factories employing (1828) workers out of (220) factories and (17711) workers in the whole country. This makes (11%) of the factories and (10.32%) of workers in the whole country .

The number of factories is equal in brick and asphalt industries, Where there are (3) factories for each industry out of (94) brick factories and (39) as phalt factories in the whole country . This makes (3.19%) of brick factories and (7.69%) of asphalt factories.

Grains grinding industry involved (2) factories out of (75) in the whole country. This means that the governorate achieved (2.66%). Salt extraction industry involved one factory of two factories in the country. This makes 50% of the whole country. Cement industry involved one factory out of ten in the whole country, Which makes (10%) of the total number of factories.

Number of factories for both mixed and private sectors was equal with (5) factories for each sector in the governorate out of (55) of mixed sector and (166) of private sector. These numbers represent (9.09%) of the mixed sector and (3.03%) of the private sector. Man- power in the mixed sector was (1653) workers out of (7743) in the whole country which makes (34.21%) While in the private sector , it was (175) workers out of (9966) in the whole century. This makes (1.75%).

whole country and it has an active impact on the industrial activity in the country.

المقدمـــــــة

تعد الصناعات وخاصة (الكبيرة* منها) منطلقا أساسيا للتنمية الاقتصادية وتعبئة الموارد البشرية والطبيعية ومن ثم بناء قاعدة من قواعد التقدم السياسي والاقتصادي .

لذا ليس غريباً ان ينال التصنيع إعجابا واهتماماً عند الكثيرين من الأقطار المختلفة إيمانا منها من ان التصنيع يؤدي بسهولة الى رفع مستوى معيشة الشعب ويحرره من التخلف والتبعية.

يهدف هذا البحث الى دراسة وكشف التركيب الصناعي لمحافظة المثنى خارطة (١) وذلك من خلال بيان الصناعات الكبيرة القائمة في المحافظة وعدد الايدي العاملة فيها ونصيب كل قطاع صناعي منها ومعرفة قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الانتاج والقيمة المضافة .

* الصناعات الكبيرة هي المنشآت التي يشتغل فيها (٣٠عاملا فـاكثر) وقيمـة المكـائن والمعدات فيها اكثر من مائة الف دينار ، اما الصناعات المتوسطة فهي المنشـأت التـي يشتغل فيها (١٠-٢٩) عاملا وقيمة المكائن والمعدات فيها اقل من مائة الف دينار ، اما الصناعات الصغيرة فهي المنشآت التي يشتغل فيهـا (١-٩) عامـل وقيمـة المكـائن والمعدات فيها اقل من مائة الف دينار . للمزيد من المعلومات يراجع الجهاز المركـزي للاحصاء ، قسم التخطيط الصناعي.

خارطة (١) موقع منطقة الدراسة

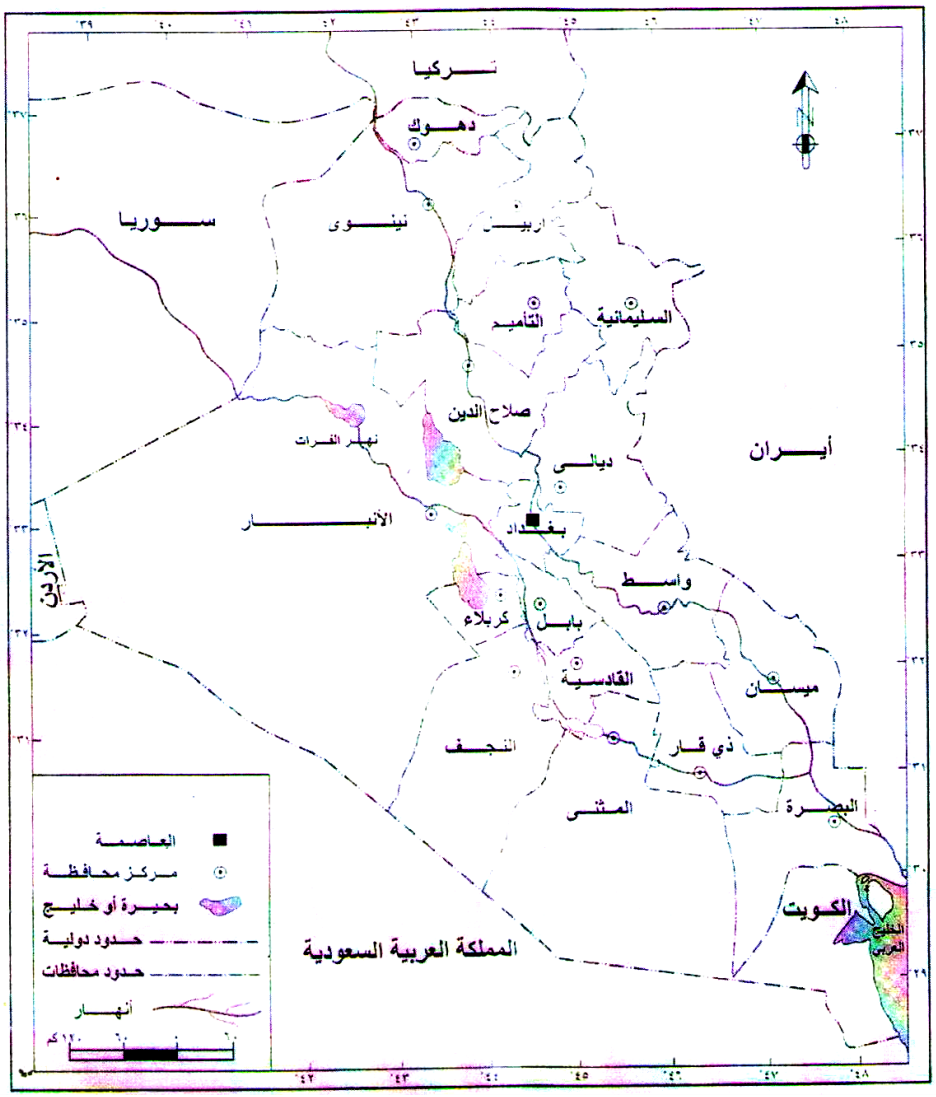

المصدر (٢) : الهيأة العامة للمساحة ، خريطة العراق الادارية ، مطبعة المساحة بغداد ،

اولا: التركيب الصناعي على أساس عدد المعامل .

يمثل هذا المعيار ابسط المعايير المعروفة في الصناعة وقياس النشاط الصناعي ويمكن استعمال هذا المعيار دون اجراء أي تغيير عليه كما في المعايير الاخرى ويبين الجدول (١) والشكل (١) مؤشرات تركيب الصناعات الكبيرة في محافظة المثنى لعام ٢٠٠٧ ونسبتها في المحافظة ومجموع القطر ونسبتها .

جدول (١)
اعداد المعامل في محافظة المثنى ونسبها حسب القطاعات الصناعية ومجموع القطر ونسبة المحافظة من القطر لعام ٢٠٠٧

نوع الصناعة	عدد المعامل في المحافظة	نسبتهامن المحافظة%	عدد المعامل في العراق	نسبة المحافظةمن العراق %
استخراج الملح	١	١٠	٢	٥٠
طحن حبوب	٢	٢٠	٧٥	٢.٦٦
الاسفلت	٣	٣٠	٣٩	٧.٦٩
الطابوق	٣	٣٠	٩٤	٣.١٩
الاسمنت	١	١٠	١٠	١٠
المجموع	١٠	%١٠٠	٢٢٠	٤.٥٤

المصدر(٤) : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي ، الصناعات الكبيرة ، لعام ٢٠٠٧ ، بيانات غير منشورة .

الشكل رقم (١)
تركيب الصناعات الكبيرة في المحافظة ونسبتها في المحافظة لعام ٢٠٠٧

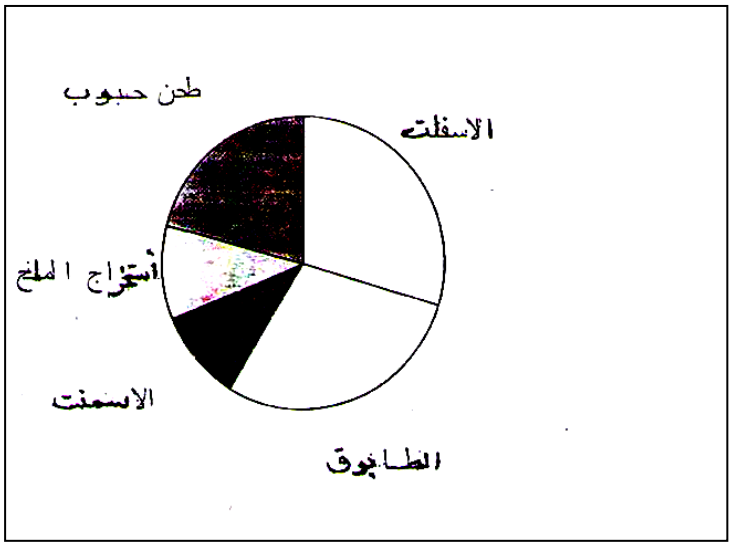

المصدر (٥) : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (١)

نلاحظ من خلال الجدول ان عدد المعامل بلغت (١٠) معامل في عموم المحافظة من مجموع (٢٢٠) معملا في القطر وشكلت المحافظة (٤.٥٤) فقط من مجموع القطر وجاءت صناعتا الاسفلت والطابوق في مقدمة الصناعات من حيث اعداد المعامل فشكلت (٣) معمل وبنسبة (٣٠)% من نسبة المحافظة ، في حين ان عدد معامل القطر لصناعتي الاسفلت والطابوق هي (٣٩ و ٩٤) معملا على التوالي، التي شكلت نسبة (٧.٦٩%) للاسفلت (٣.١٩%) للطابوق من مجموعها للقطر ، هذا يعود لارتفاع الطلب على هاتين الصناعتين مقارنة مع الصناعات الاخرى وذلك لاهميتها في عملية البناء والانشاء والتي يشهدها القطر والاعمار المتزايد على مستوى الافراد والحكومة .

وجاءت صناعة طحن الحبوب بالمرتبة الثانية بوجود معملين وبنسبة (٢٠%) من مجموع (٧٥) معملا في عموم القطر واللذين شكلا في المحافظة نسبة (٢.٦٦%) من مجموع القطر.

وجاءت صناعتا استخراج الملح والاسمنت في المرتبة الاخيرة بواقع معمل واحد لكل صناعة وبنسبة (١٠ و١٠%) على التوالي من مجموع المحافظة وهذا يعود لطبيعة هذه الصناعة (الملح) التي لا تحتاج الى معامل كثيرة لتغطية هذه الصناعة وعمليات الانتاج لها . ولم تشكل هذه الصناعة سوى معملين في عموم القطر اذ كانت نسبة المحافظة منها (٥٠%) وهذا يعود لكون صناعة الملح تعمل على سد الحاجة المحلية وليست للتصدير في حين ان صناعة الاسمنت موجهة نحو التصريح ومن ثم قلة الانتاجية حسب الحاجة المحلية . وكفاية صناعة الاسمنت للمحافظة وارتفاع تكاليف انشاء المصنع وتغطية استغلال المواد الاولية مع وجود معامل في المحافظات الاخرى من القطر تلبي الاحتياجات المحلية في القطر.

ومن الجدول (١) والشكل (١) نلاحظ ان قطاعات الصناعة في المحافظة هي خمسة قطاعات من النوع الكبير هي (الاسمنت ، الطابوق ، طحن الحبوب ، الاسمنت ، استخراج الملح). التي يمكن تناولها بشئ من التفصيل للوقوف على تاريخها واسباب توطنها في المحافظة والقطر .

صناعة الاسمنت

تعد من اهم الصناعات الوطنية وابرزها في العراق ويمتلك العراق ستة مصانع كبيرة لانتاج الاسمنت في الخمسينات من القرن الماضي اتبعت بمعملين في السبعينات . يقع مصنع محافظة المثنى بجوار مدينة السماوة وعلى بعد حوالي (٣كيلو متر) من نهر الفرات وانشئ المصنع عام ١٩٥٧ وبطاقة انتاجية سنوية قدرها (٢٠٠٠٠٠) طن وتبلغ الطاقة الحالية للمصنع (٤٥٠٠٠٠٠) طن سنويا وهو ينتج الاسمنت الاعتيادي فقط ويحتوي في الوقت الحالي معملين تابعة للقطاع الاشتراكي وبأيدٍ عاملة تُقدر بـــ(١٥٥٦) عاملاً(٦).

ويعود التوطن في المحافظة للاسباب الآتية (٧) :-

١. توفر المواد الاولية المتمثلة بحجر الكلس الذي يتم الحصول عليه من مقلع قريب يبعد حوالي (٣٢ كم) من موقع المعمل وهو مقلع (عمير) من ناحية الخناق.

٢. توفر الطاقة الكهربائية التي يزود بها المصنع من محطة خاصة به.
٣. ارتباط المقلع من المصنع بسكة حديد انشئت خصيصا لنقل هذا الخام كما ان مادة الطين متوفرة قرب المصنع.
٤. تصريف المنتجات لدول الخليج العربي لما للموقع الجغرافي الذي يتمتع به المصنع المتمثل بقربه من هذه الدول فاصبح السوق مناسبا له .
٥. وجود السوق المحلية المتمثلة بمحافظات القطر بشكل عام ومحافظة ذي قار والبصرة بشكل خاص وذلك لوجود عمليات الاعمار والتشييد والبناء مع زيادة اعداد السكان والحاجة المستمرة لهذه المادة الانشائية .
٦. تغذية مشروع طحن سمنت ام قصر .

وبذلك اصبح مصنع المحافظة هو المصنع الوحيد المؤهل لان يتخصص بعمليات التصدير

صناعة الطابوق .

يعد الطابوق من مواد البناء الرئيسية في العراق بعد الاسمنت في الوقت الحاضر ، وبذلك شهدت هذه الصناعة هي الأخرى تطورا ملحوظاً خلال السنوات الاخيرة وذلك بفضل حركة البناء والتعمير التي شهدها وسيشهدها القطر ، وتبرز اهمية هذه الصناعة لكونها تأتي بالمرتبة الاولى من حيث عدد المشاريع في العراق ومن حيث عدد العمال العاملين فيها ومقدار الاجور المدفوعة(٨).

وتتميز صناعة الطابوق بانتشارها الواسع وبخاصة على مستوى المحافظات الوسطى والجنوبية منها . وهذا الانتشار نابع من طبيعة منتجات هذه الصناعة التي تتميز بكبر حجمها ورخص اسعارها. اما المحافظات الشمالية فلم تتطور هذه الصناعة لوجود الحجر على عكس المحافظات الوسطى والجنوبية التي تفتقر الى الحجر ولكن تتوافر فيها الترب الملائمة لانتاج الطابوق (باستثناء محافظة البصرة). واكبر شركة لهذه الصناعة منطقة بغداد التي يتوطن فيها اكثر من (٧٠%) من معامل الطابوق المتواجدة في القطر(٩).

وعلى الرغم من اهمية هذه الصناعة التي تزود قطاع البناء والعمران بالمادة الاولية الرئيسية فان التوسع فيها يجري على حساب الاراضي الزراعية المحيطة بالمدن وبخاصة مدينة السماوة حيث ادى هذا التوسع الى تدمير اكثر من مليون دونم من الاراضي الصالحة للزراعة . اضافة الى تحويل المنطقة الى حفر واسعة تتجمع فيها مياه الامطار والمياه الباطنية ، وتعمل هذه الصناعة على تلوث الجو بما تنفخه من دخان كونها اكثر المشاريع الكبيرة المستهلكة للنفط الاسود(١٠).اضافة الى غبار طحن الحجر.

تحوي محافظة المثنى حالياً ثلاثة معامل تابعة الى القطاع الخاص وبأيدٍ عاملة تصل الى (٨٢ عاملا) .

ويعود توطن هذه الصناعة في المحافظة الى الاسباب الآتية (١١) :

١. حركة البناء والتعمير المستمرة في القطر والمحافظة والحاجة الضرورية لهذه المادة خاصة الاقسام الوسطى والجنوبية هذا من جهة ومن جهة اخرى ارتفاع اسعار الاسمنت مقارنة مع الطابوق.
٢. طبيعة منتجات هذه الصناعة التي تتميز بكبر حجمها ورخص سعرها والتي لا تتحمل تكاليف النقل العالية لذا ارتبطت باسواقها المحلية .
٣. توفر الترب الملائمة لهذه الصناعة في المحافظة .
٤. توفر الايدي العاملة غير الماهرة والرخيصة في المحافظة وهي من متطلبات هذه الصناعة(١٢).

صناعة طحن الحبوب.

لقد تم تأسيس اول معمل للطحين في العراق عام ١٩٢٩(١٣) ثم أخذت بعد ذلك بالزيادة حتى وصلت الى (٧٥) معملا في عموم القطر جدول (١) كان نصيب محافظة المثنى (٢) معمل عام ٢٠٠٧ يعمل فيها (٩٣) عاملاً .

تحتل هذه الصناعة المرتبة الاولى بين فروع النشاطات الاخرى للصناعات الغذائية من حيث قيمة مجمل الانتاج ، ومعاملها موزعة في مناطق

مختلفة من القطر الا ان معظمها يتركز في محافظة بغداد ، ويعد القمح المادة الاولية التي تقوم عليها هذه الصناعة وتختلف مواصفات القمح وعمليات انتاجه من سنة لأخرى تبعا للظروف المناخية ، ويستورد العراق كميات من القمح للتعويض في النقص الحاصل نتيجة لرداءة الظروف(١٤) وتدني الانتاج الزراعي نتيجة لقلة الرعاية والدعم للفلاح من قبل الدولة واهمال الاراضي الزراعية.

وتؤدي هذه الصناعة دورا مهما في توفير الغذاء وخاصة في ظل الظروف التي مر بها العراق في مدة التسعينيات من القرن الماضي والتي عمل بموجبها على رفع الانتاج من محصولي (القمح والشعير) اللذين يعدان المادة الاولية لهذه الصناعة .

ويعود توطن هذه الصناعة في المحافظة الى الاسباب الآتية :-

١. توفر الطرق الصالحة لسير المركبات الكبيرة (ذات الحمولات الثقيلة) التي تقوم بنقل الحبوب والطحين.
٢. الاراضي الواسعة الرخيصة التي توفر المساحات المناسبة لبناء المخازن ووقوف السيارات.
٣. سهولة التجهيز بالكهرباء والماء خلال الشبكة المحلية للمدينة .
٤. وجود السايلوات في المحافظة في مناطق قريبة من الصناعة ووقوعها على امتداد الطرق الرئيسية والفرعية مما يسهل عملية استلام القمح من جهات مختلفة ومن ثم توزيعه على معامل الطحين.
٥. توفر المياه التي تحتاج اليها المطاحن في العمليات التصنيعية كترطيب الحنطة والاستخدامات الاخرى من انابيب الاسالة(١٥).
٦. سد الطلب المتزايد على هذه المادة لزيادة عدد السكان والبالغ عام (٢٠٠١) بحدود (٤٣٦٨٢٥) الف نسمة من مجموع سكان القطر والبالغ (٢٤٨١٣) مليون نسمة لنفس العام(١٦) (*).

(*) لم يحصل الباحث على بيانات احدث .

صناعة الاسفلت .

كان الاسفلت يستورد حتى عام ١٩٥٣ من مصفاة عبادان وبدأ العمل في المشروع عام ١٩٥٣ وتم انجازه عام ١٩٥٥ وصمم بطاقة انتاجية (٦٠٠٠٠) الف طن سنوياً من القير (الاسفلت) بانواعه على اساس تصفيه (٢٠٥٠) برميلا من النفط الخام يوميا . وانجزت مصفاة السماوة عام ١٩٧٨ بطاقة انتاجية يومية قدرها (١٠) الاف برميل من مختلف المنتجات بضمنها (القير الاسفلت) بهدف سد احتياجات المحافظات الجنوبية من القطر . وتعتمد هذه المصفاة على النفط الخام الذي ينقل عبر الانابيب من حقول البصرة .

وفي الوقت الحالي تحوي المحافظة ثلاثة معامل تابعة للقطاع الاشتراكي وبأيدٍ عاملة (٣٩)* عاملا. وهذا يعود للاسباب الآتية :-

١. توفر الاراضي الواسعة والرخيصة في المحافظة التي ساعدت على اقامة هذا المشروع التي يحتاجها لاقامة وحداته الانتاجية ومستودعات لخزن النفط الخام والمنتجات النفطية ، فاصغر مصفاة تحتاج مساحة قدرها (نصف مليون م٢) مقابل (٤ مليون م٢) للمصافي الكبيرة ومصفى السماوة من النوع الكبير .
٢. توفر مورد مياه دائمي متمثل بنهر الفرات ، فتكرير برميل واحد من النفط الخام يحتاج (٧٠٠) غالون من الماء العذب.
٣. صناعة تكرير النفط من الصناعات الملوثة للبيئة لذا تم اختيار محافظة المثنى بأجزائها الشمالية والشمالية الغربية كموضع لهذه الصناعة .

صناعة استخراج الملح .

يعد ملح الطعام من المواد الكيماوية المستخدمة كثيرا في حياتنا اليومية اثناء تناولنا لاغذيتنا ، او كوسيط تصنيعي حافظ مع بعض المواد الاخرى او كمادة

* عُدت معامل كبيرة على رأس المال المستثمر الذي هو اكثر من (١٠٠٠٠٠) الف دينار عراقي حسب المعيار العراقي لعام ١٩٨١ وليس على اساس عدد الايدي العاملة.

دوائية ، ويبلغ عدد معامل تنقية وبلوره ملح الطعام في العراق بحدود (٢٨) معملا (صغير وكبير) جميعها تعود للقطاع الخاص وتبلغ طاقتها الانتاجية بحدود (٢٤٤٧١) طن/سنة وتستعمل التقنية الكلاسيكية الاولية في التنقية وبلورة الملح والمعتمدة في الاذابة والترسيب نتيجة التشبع وصرف المحلول العالق ومن ثم التجفيف بمجففات دائرية ليطحن ويعباء في اكياس خاصة معدة لهذا الغرض(١٧).

للملح اهمية كبيرة في كثير من الاستعمالات منها المنزلية ومنها الصناعية وخاصة الصناعات البتروكيمياوية والصناعات الغذائية والصابون والورق والزجاج وصناعات اخرى ، وهو من المعادن الكثيرة الانتشار في الطبيعة ومن ارخصها ثمنا وذو اهمية اقتصادية وغذائية بالغة الاثر(١٨) ولتصنيع الملح مواصفات صادرة عن هيئة المقاييس العراقية رقم (١١١)(١٩).

وتمتلك محافظة المثنى امكانات واسعة لانتاج الملح والتي تتمثل باراضيها الواسعة الخصبة بهذه المادة . وتحوي المحافظة الان معملا واحدا تابعا للقطاع الاشتراكي وبواقع (٥٨) عاملا. وجاء هذا التوطن في المحافظة للاسباب الآتية :-

١. وجود الملاحات في ام الطيكان والسماوة في مدينة السلمان في محافظة المثنى التي تشغل مساحة (٤٢.٥٧%) من مساحة منطقة الفرات الاوسط وبسمك لطبقة الملح (٤٥٠-٨٥٠ سم) وبنوع بلوري صخري وتبلغ الملاحات المستثمرة اقتصاديا في المحافظة (٨٠٠٠٠٠) طن في مملحة السماوة كما يلاحظ وجود تباين مكاني في حجم الاحتياطي المؤكد من الملح للملاحات في المحافظة والذي يبرز تقدم ملاحة السماوة في مدينة السلمان فتشكل نسبة (٩٥%) من احتياطي الملاحات في المحافظة في حين شكلت ملاحة ام الطيكان نسبة مقدارها (٤.٨%) من الاحتياطي المؤكد للاملاح(٢٠).
٢. نسبة التبخر العالية مع وجود عدد من الاحواض المغلقة التي تنتهى اليها الوديان المؤقتة كما هو الحال في نقرة السلمان . وتعمل ملاحة ام الطيكان بالاعتماد على التبخر الطبيعي في مركز قضاء السلمان في المحافظة في حين يعمل ملاحة السماوة في مركز قضاء السلمان بالتبخر الصناعي .

ثانيا: التركيب الصناعي على أساس الايدي العامة .

يعد هذا المعيار من المعايير التقليدية والاكثر شيوعا وانتشارا في العالم في قياس كثافة التركز الصناعي وهذا يعود الى توفر الاحصاءات الخاصة بعدد العاملين في كل احصائية ، وعلى الرغم من ان هذه الطريقة عليها مأخذ ، منها انها تهمل الاشارة الى تباين الكفاءة الانتاجية للعاملين في الحقل الصناعي وذلك لانه اذا كان مشروعان قائمان لصناعة واحدة قد يستخدمان اعدادا متساوية من الايدي العاملة الا انها بانتاج غير متساوٍ(٢١) والجدول (٢) والشكل (٢) و (٣) يبين التركيب الصناعي في المحافظة والقطر ونسبتها على اساس الايدي العاملة لعام ٢٠٠٧ .

جدول (٢)
إعداد الأيدي العاملة ونسبتها في المحافظة والقطر لعام ٢٠٠٧

القطاع الصناعي	عدد الايدي العاملة في المحافظة	النسبة للمحافظة %	عدد الايدي العاملة في العراق	نسبة المحافظة من القطر %
الملح	٥٨	٣.١٧	٩١	٦٣.٧٣
طحن الحبوب	٩٣	٥.٠٨	٢٢٣٤	٤.١٦
الاسفلت	٣٩	٢.١٣	٦٥٧	٥.٩٣
الطابوق	٨٢	٤.٤٨	٧٧٠١	١.٠٦
الاسمنت	١٥٥٦	٨٥.١٢	٧٠٢٨	٢٢.١٤
المجموع	١٨٢٨	%١٠٠	١٧٧١١	١٠.٣٢

المصدر(٢٢) : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي ، الصناعات الكبيرة ، بيانات غير منشورة ، لعام ٢٠٠٧.

شكل (٢)

نسبة الايدى العاملة فى المحافظة لعام ٢٠٠٧

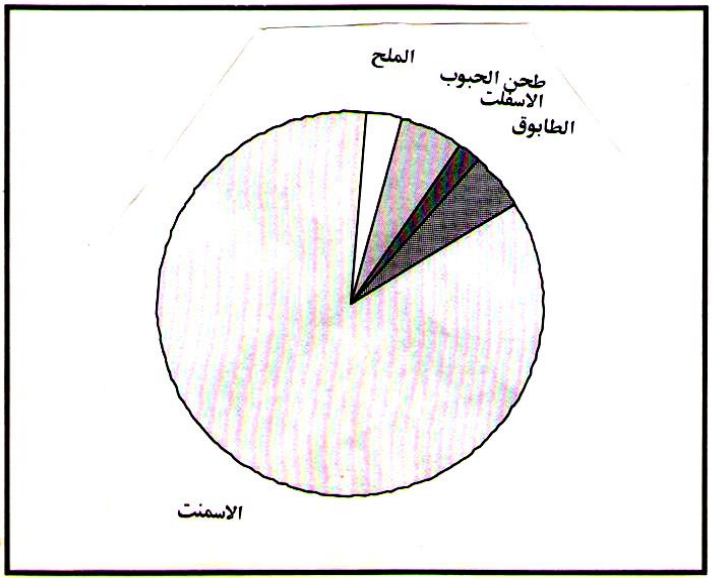

المصدر(٢٣) : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٢)

شكل (٣)

نسبة الايدي العاملة في المحافظة من القطر لعام ٢٠٠٧

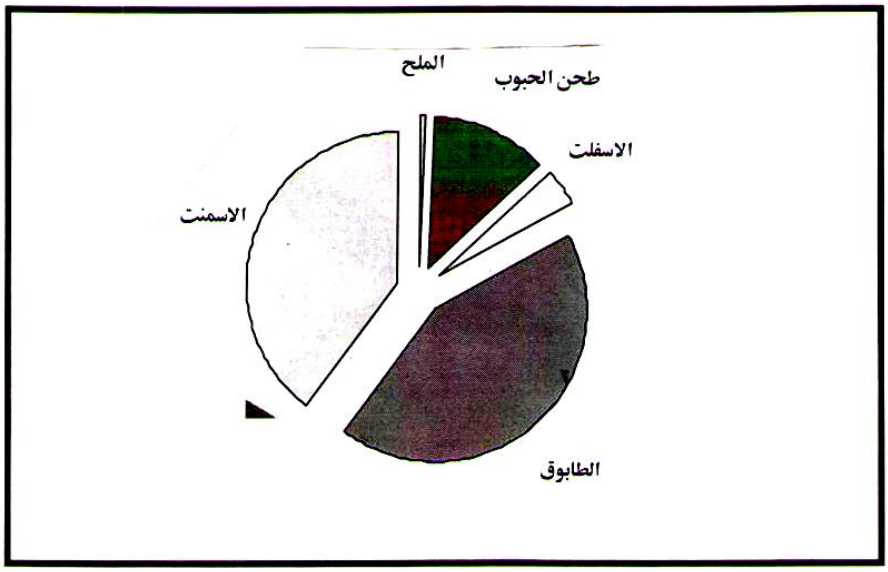

المصدر (٢٤): من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٢)

يتضح من خلال الجدول ان عدد العمال في عموم المحافظة ولجميع القطاعات الصناعية بلغت (١٨٢٨) عاملا من مجموع عمال القطر لهذه الصناعة والبالغ (١٧٧١١) عاملا وشكلت بذلك نسبة (١٠.٣٢)% من مجموع القطر توزعت على الصناعات بنسب مختلفة فكان نصيب صناعة الاسمنت منها (١٥٥٦) عاملا بنسبة (٨٥.١٢%) من عموم المحافظة والتي بلغت اعدادها في عموم القطر (٧٠٢٨) عاملا فكانت نسبة المحافظة من القطر (٢٢.١٤%) وبهذا تأتي هذه الصناعة في المرتبة الاولى من حيث عدد الايدي العاملة رغم ان معاملها لم تتجاوز (٢) معمل في عموم المحافظة أي بما يقارب (٧٧٥) عاملاً لكل معمل .

وهذا يعود الى طبيعة هذه الصناعة التي تعد من الصناعات التحويلية الثقيلة التي تحتاج الى أيدٍ عاملة كثيرة وكبيرة لتغطية حاجة الصناعة من عمليات تحضير وتهيئة الانتاج .

وجاءت صناعة طحن الحبوب بالمرتبة الثانية من حيث الايدي العاملة فكانت (٩٣) عاملا وبنسبة (٥.٠٨%) من عموم المحافظة من مجموع (٢٢٣٤) عاملا في عموم القطر وبنسبة (٤.١٦%) من مجموع القطر ، وهي لم تتجاوز معملين أي بمقدار (٤٦) عاملاً لكل معمل وهذا ايضا يعود الى طبيعة هذه الصناعة وحاجتها الى الايدي العاملة لتغطية مستلزمات العمليات الانتاجية .

في حين جاءت صناعة الطابوق بالمرتبة الثالثة بايدٍ عاملة تقدر بـــ(٨٢)عاملا وبنسبة (٤.٤٨%)من عموم المحافظة من مجموع (٧٧٠١)عاملا لعموم القطر أي بنسبة (١.٠٦%) من مجموع القطر وذلك بوجود ثلاثة معامل في المحافظة بواقع (٢٧)عاملا لكل معمل وهذا يعود لطبيعة هذه الصناعة التي لا تحتاج الى أيدي عاملة كبيرة لتغطية العمليات الانتاجية ومستلزماتها مقارنة مع الصناعات الاخرى . وانخفضت اعداد الايدي العاملة في صناعة الاسفلت التي بلغت معاملها (٣)معمل في حين لم يتجاوز عمالها (٣٩) عاملا وبنسبة(٢.١٣%) من مجموع(٦٥٧)عاملا في عموم القطر أي بنسبة (٥.٩٣%) من مجموع القطر أي بمقدار (١٣) (*) عاملاً لكل معمل وهذا يدل على قلة حاجة الصناعات الاسفلتية للايدي العاملة .

(*) ان عدد العمال والبالغ (١٣) لكل معمل يشير الى عدد العمال في الصناعات المتوسطة . لكن تم حساب المعامل كبيرة على اساس رأس المال المستثمر والذي هو اكثر من مئة الف دينار على انه يشير للصناعة الكبيرة حسب المعيار العراقي لعام ١٩٨١.

في حين جاءت صناعة استخراج الملح بالمرتبة الاخيرة بوجود معمل واحد بواقع (٥٨) عاملا وبنسبة (٣.١٧%) من مجموع القطر البالغ (٩١) عاملاً وبنسبة (٦٣.٧٣%) من مجموع القطر وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع الصناعات الاخرى كالاسفلت .

ثالثا : التركيب الصناعي على أساس ملكية وسائل الانتاج للقطاعين (الاشتراكي والخاص).

يقوم هذا التصنيف على الكشف عن قطاعات الصناعة ومعرفة أعداد المعامل والايدي العاملة لكل قطاع ونسبتها ، ويفيد هذا في معرفة مدى نشاط كل قطاع ومدى مساهمته في الصناعة للمحافظة .

أ. التركيب على أساس اعداد المعامل .

يبين لنا الجدول (٣) عدد المعامل في المحافظة ونسبتها ومجموع معامل القطر ونسبة المحافظة منها .

الجدول (٣)
اعداد المعامل ونسبها في المحافظة والقطر لعام ٢٠٠٧
للقطاعين الاشتراكي والخاص

نوع القطاع الصناعي	القطاع الاشتراكي					القطاع الخاص				
	المعامل في المحافظة	النسبة للمحافظة %	المعامل في القطر	نسبة المحافظة للقطر%		المعامل في المحافظة	النسبة للمحافظة %	المعامل في القطر	نسبة المحافظة للقطر%	
استخراج الملح	١	٢٠	١	١٠٠		–	–	١	–	
الحبوب	–	–	–	–		٢	٤٠	٧٥	٢.٦٦	
الاسفلت	٣	٦٠	٣٩	٧.٦٩		–	–	–	–	
الطابوق	–	–	٥	–		٣	٦٠	٨٩	٣.١٩	
الاسمنت	١	٢٠	١٠	١٠		–	–	–	–	
المجموع	٥	١٠٠	٥٥	٩.٠٩		٥	١٠٠	١٦٥	٣.٠١	

المصدر (٢٥) : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي ، الصناعات الكبيرة ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٠٧ .

نلاحظ من خلال الجدول تطابق اعداد المعامل في كلا القطاعين بواقع (٥) معمل من مجموع (٥٥) معملا لعموم القطر للقطاع الاشتراكي و (١٦٥) معملا للقطاع الخاص وبنسبة (٩.٠٩%) للقطاع الاشتراكي من مجموع القطر و (٣.٠١%) للقطاع الخاص.

توزعت على كلا القطاعين بالشكل الآتي (٣) معمل للاسفلت للقطاع الاشتراكي بنسبة (٦٠%) من مجموع معامل المحافظة ومن مجموع (٣٩) معملا لعموم القطر أي بنسبة (٧.٦٩%) للمحافظة من القطر . وجاءت صناعة الاسمنت بالمرتبة الثانية بواقع (١) معمل وبنسبة (٢٠%) من عموم المحافظة من مجموع (١٠) معملا لعموم القطر أي بنسبة (١٠%) للمحافظة من القطر .

وشكلت صناعة استخراج الملح ايضاً معمل واحد وبنسبة (٢٠%) من مجموع معامل المحافظة من واقع معملين للقطر معمل للقطاع الاشتراكي واخر للقطاع الخاص بنسبة (١٠٠%) للقطاع الاشتراكي للمحافظة من القطر . في حين لم يسجل القطاع الاشتراكي لصناعتي طحن الحبوب والطابوق أي رقم يذكر في المحافظة .

في حين شكل القطاع الخاص (٥) معمل من مجموع (١٦٥) معملا في القطر أي بنسبة (٣.٠١%) للمحافظة من مجموع القطر . كان نصيب الطابوق منها (٣) معمل بنسبة (٦٠%) من مجموع المحافظة من مجموع (٨٩) معملا في القطر وبنسبة (٣.١٩%) المحافظة للقطر ، وشكلت صناعة الحبوب (٢) معمل بنسبة (٤٠%) من مجموع (٧٥) معملاً في القطر بنسبة (٢.٦٦%) المحافظة للقطر . في حين لم يشهد القطاع الخاص أي نشاط للصناعات الاخرى (الإسفلت ، الاسمنت) وهذا يدل على ان صناعة الاسفلت والاسمنت ارتبطت مع الخارج اكثر من الداخل من حيث التصدير وتحسين الانتاج وجودته لذا كان ضمن القطاع الاشتراكي (الحكومي) ولاهميته من جهة اخرى في الدخل القومي وتأثيراته على ذلك في حين اقتصرت صناعة طحن الحبوب والطابوق على الاستهلاك المحلي لذا بقيت تحت ادارة القطاع الخاص لانها تاتي باهمية ثانوية ووجود معامل اخرى في المحافظات وباعداد كبيرة مقارنة مع الاسفلت والاسمنت.

التركيب على أساس عدد العمال .

يوضح الجدول (٤) اعداد العمال لفروع الصناعة في المحافظة والقطر ونسبها للقطاعين الاشتراكي والخاص.

جدول (٤)
إعداد العمال للقطاعين الاشتراكي والخاص في المحافظة والقطر ونسبها لعام ٢٠٠٧

نوع القطاع الصناعي	القطاع الاشتراكي				القطاع الخاص			
	عدد العمال في المحافظة	نسبتها للمحافظة %	إعداد العمال في القطر	نسبة المحافظة للقطر%	عدد العمال في المحافظة	نسبتها للمحافظة %	إعداد العمال في القطر	نسبة المحافظة للقطر%
استخراج الملح	٥٨	٣.٥٠	٦٠	٩٦.٦٦	–	–	٣١	–
الحبوب	–	–	–	–	٩٣	٥٣.١٤	٢٢٣٤	٤.١٦
الإسفلت	٣٩	٢.٣٥	٦٥٧	٥.٩٣	–	–	–	–
الطابوق	–	–	–	–	٨٢	٤٦.٨٥	٧٧٠١	١.٠٦
الاسمنت	١٥٥٦	٩٤.١٣	٧٠٢٨	٢٢.١٤		–	–	–
المجموع	١٦٥٣	١٠٠	٧٧٤٥	٢١.٣٤	١٧٥	١٠٠	٩٩٦٦	١.٧٥

المصدر (٢٦): وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي ، الصناعات الكبيرة ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٠٧ .

نلاحظ من خلال الجدول ان عدد الايدي العاملة للقطاع الاشتراكي (١٦٥٣) عاملا في عموم المحافظة من مجموع (٧٧٤٥) للقطر بنسبة (٢١.٣٤%) المحافظة للقطر . في حين شكل القطاع الخاص (١٧٥) عاملا من مجموع (٩٩٦٦) عاملا في عموم القطر بنسبة (١.٧٥%) المحافظة للقطر. وبذلك نلاحظ تفوق القطاع الاشتراكي على القطاع الخاص في عمالة للمحافظة في حين فاق القطاع الخاص القطاع الاشتراكي في عموم القطر.

وجاءت صناعة الاسمنت في مقدمة الصناعات في اعداد عمالة فكان (١٥٥٦) عاملا بنسبة (٩٤.١٣%) من المحافظة ، من مجموع (٧٠٢٨) عاملا في عموم القطر ، وجاءت صناعة الملح بالمرتبة الثانية فكانت (٥٨) عاملا بنسبة

(٣.٥٠) من مجموع المحافظة من واقع (٦٠) عاملا أي شكلت نسبة (٩٦.٦٦%) المحافظة للقطر . وجاءت صناعة الاسفلت في المرتبة الثالثة فكانت (٣٩) عاملا بنسبة (٢.٣٥%) من مجموع المحافظة من واقع (٦٥٧) عاملاً في مجموع القطر أي بنسبة (٥.٩٣%) المحافظة للقطر، ولم تسجل صناعة طحن الحبوب والطابوق أي رقم او نسبة لاسباب ذكرت سابقا.

اما القطاع الخاص فقد بلغت اعداد عمالة (١٧٥) عاملاً من مجموع (٩٩٦٦) عاملا في عموم القطر أي بنسبة (١.٧٥%) المحافظة للقطر . وجاءت صناعة طحن الحبوب في المرتبة الاولى بواقع (٩٣) عاملا بنسبة (٥٣.١٤%) من مجموع المحافظة ، من واقع (٢٢٣٤) عاملا في عموم القطر أي بنسبة (٤.١٦%) المحافظة للقطر . وجاءت صناعة الطابوق في المرتبة الثانية بواقع (٨٢) عاملا بنسبة (٤٦.٨٥%) من مجموع المحافظة من واقع (٧٧٠١) عاملا في عموم القطر أي بنسبة (١.٠٦%) المحافظة للقطر . ولم تشكل صناعة استخراج الملح والاسفلت أي رقم او نسبة ضمن هذا القطاع .

رابعا : التركيب الصناعي على أساس قيمة الانتاج ومستلزمات الانتاج والقيمة المضافة.

أ. التركيب على اساس قيمة الانتاج .

يمثل معيار قيمة الانتاج (production value) احد أهم المؤشرات المستخدمة في قياس النمو الصناعي وتطوره اذ ان الصناعات لا تنمو ولا يصيبها التطور اذا لم يتحقق انتاج ذو قيمة متزايدة باستمرار او بتعبير اخر ذو قيمة موجبة على الدوام ولا تقف اهمية هذا المعيار عند هذا الحد بل تتعداها الى ما هو اخطر من ذلك لذا اكدت احدى الدراسات (منظمة اليونسيف) انه في حالة عجز القطاع. الصناعي عن تحقيق تقدم منتظم في قيمة الانتاج الصناعي ولمدة زمنية طويلة فان ذلك سوف يؤدي الى اختلاف القطاعات الاقتصادية ومواجهة القطاع الصناعي لضغوط وصعوبات منها التضخم الكبير وتباينه من سنة لاخرى وارتفاع قيمة المواد الاولية(٢٧).

وتعرف قيمة الانتاج على انها ما ينتجه النشاط العملي للانسان سواء كان الانتاج مأكولات او البسة او الات او مكائن او مساكن بمعنى انها قيمة لكل الحاجيات التي ينتجها العمل البشرى وان تباينت من مجتمع الى اخر(٢٨).
وهناك من يعرفها (بأنها قيمة الوحدات التي تم انتاجها من العمليات الانتاجية خلال مدة زمنية معينة(٢٩).

من خلال ذلك نستخلص ان قيمة الانتاج تمثل مقدار المبالغ المتحققة من جراء العمليات الانتاجية للنشاط الصناعي خلال مدة محدودة وكلما ارتفعت تلك القيمة اشارت الى حالة كفاءة العمليات الانتاجية ومخرجاتها السلعية والخدمية والعكس صحيح ، والجدول (٥) يمثل قيمة الانتاج لقطاعات الصناعة في المحافظة والقطر ونسبها ، والإشكال (٤ و ٥) .

جدول (٥)

قيمة الانتاج لمحافظة المثنى والقطر ونسبها لعام ٢٠٠٧ (بالدينار العراقي)

نوع الصناعة	قيمة الانتاج للمحافظة	نسبتها للمحافظة %	قيمة الانتاج للقطر	نسبة المحافظة من القطر %
استخراج الملح	١٠٧٠٠٠	٠.٥٠	٧٣٢٣٥٩	١٤.٦١
الحبوب	٥٩٨٠٦٥٠	٢٨.١١	١١٨٣٣٤٠٢	٥.٠٥
الإسفلت	١٠٣٦٠٠٠	٤.٨٧	٦٢٩٨٠٠٥	١.٦٤
الطابوق	٤٩٥٠٠٠٠	٢٣.٢٧	٨٩٩٩٣٣٤	٥.٥٠
الاسمنت	٩١٩٥٤٦٤	٤٣.٢٣	١٠٨٩٦٢٩١	٨.٤٣
المجموع	٢١٢٦٩١١٤	١٠٠	٣٨٧٥٩٣٩١	٥٤.٨٧

المصدر(٣٠) : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي ، الصناعات الكبيرة ، بيانات غير منشورة لعام ، ٢٠٠٧.

شكل (٤)

نسبة قيمة الإنتاج في المحافظة لعام ٢٠٠٠

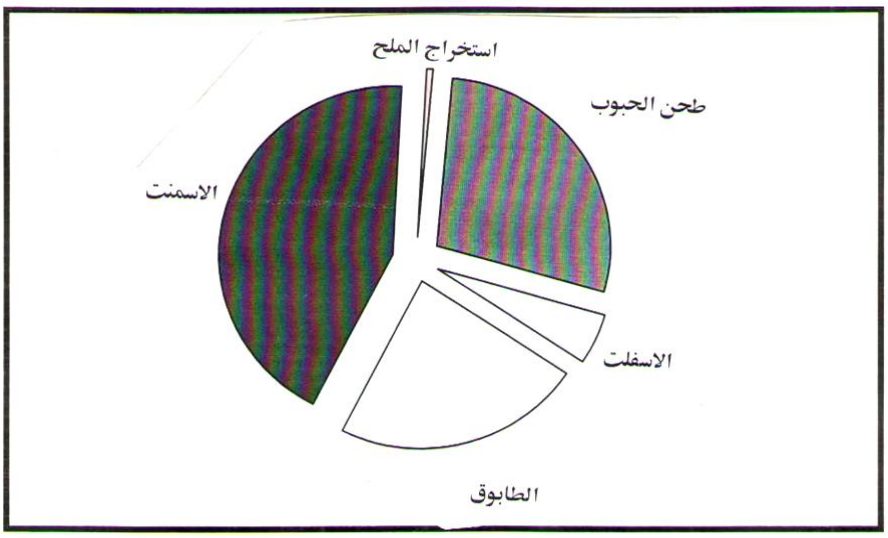

شكل (٥) نسبة قيمة الإنتاج في المحافظة من القطر لعام ٢٠٠٠

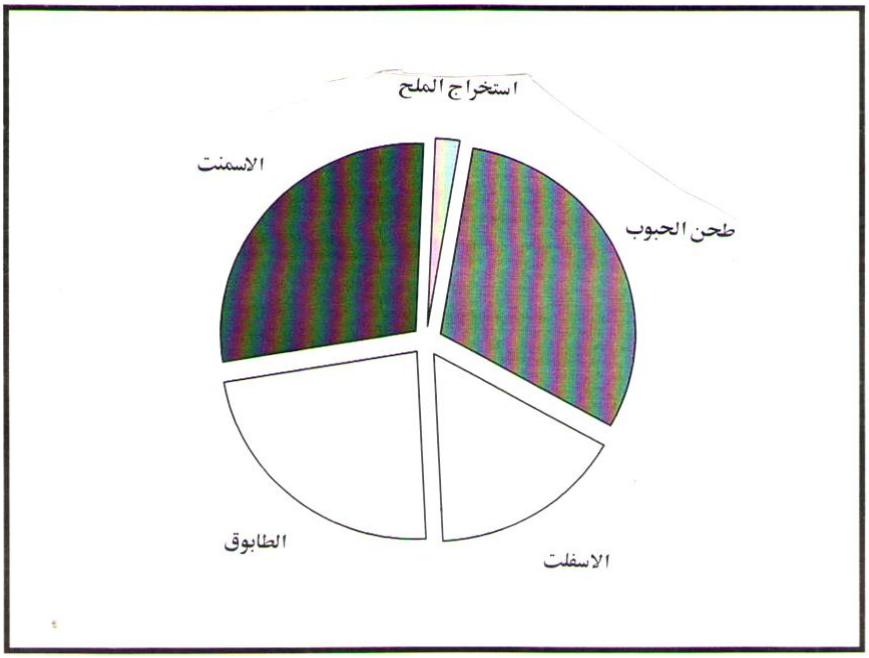

المصدر (٣١) : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٥)

نلاحظ من خلال الجدول ان مجموع قيمة الانتاج بلغت في عموم المحافظة(٢١٢٦٩١١٤) دينار عراقي من مجموع (٣٨٧٥٩٣٩١) دينار عراقي في عموم القطر ، أي بنسبة (٥٤.٨٧%) وهي نسبة مرتفعة .

ونلاحظ من خلال الجدول ان اعلى نسبة شكلت في صناعة الاسمنت كانت (٤٣.٢٣%) على مستوى المحافظة ، جاءت بعدها صناعة طحن الحبوب بنسبة (٢٨.١١%) في حين جاءت في المرتبة الثالثة صناعة الطابوق بنسبة (٢٣.٢٧%) في حين احتلت صناعة الاسفلت المرتبة الرابعة بنسبة (٤.٨٧%) في حين لم تشكل صناعة استخراج الملح سوى (٠.٥٠%).

اما على مستوى القطر فسجلت صناعة استخراج الملح اعلى نسبة (١٤.٦١%) في حين جاءت صناعة الاسمنت بالمرتبة الثانية فكانت (٨.٤٣%) وجاءت صناعة الطابوق بالمرتبة الثالثة فكانت (٥.٥٠%) وجاءت طحن الحبوب بالمرتبة الرابعة بنسبة (٥.٠٥%) في حين لم تشكل صناعة الاسفلت سوى (١.٦٤%) ويعود هذا الى متطلبات العمليات الانتاجية واعداد العاملين في كل قطاع واعداد المعامل .

ب. التركيب الصناعي على اساس قيمة مستلزمات الانتاج.

تمثل قيمة مستلزمات الانتاج مؤشراً لوجود حركة صناعية واسعة في المنطقة لان قيمة مستلزمات الانتاج تمثل جميع المبالغ المنفقة لتوفير المواد الاولية والسلع نصف المصنعة ومتطلبات تنفيذ مجمل الفعاليات الانتاجية للنشاط الصناعي.

وهذا يعنى كلما كانت هناك مبالغ لتوفير ما ذكر دل ذلك على وجود حركة صناعية متمثلة بالانتاج والتسويق والاستيراد والتصدير والعكس يؤكد خمول الحركة الصناعية واضمحلالها .

ويستخدم مؤشر قيمة مستلزمات الانتاج لبيان مدى نمو النشاط الصناعي وتطوره الا ان هذا المؤشر يختلف عن المؤشرات السابقة له واللاحقة ، حيث ان انخفاض هذا المؤشر يدل على حالة سليمة متمثلة بتحقق الكفاءة لان مفهوم الكفاءة

يشير الى مدى تقدم النشاط الصناعي على استخدام موارده استخداماً امثل والاستخدام الامثل في رأينا هو عدم التبذير في الموارد وتقليل نسبة التلف والعادم فيها الى ادنى حد ممكن يؤدي الى تقليل الكلف وزيادة الانتاج .

اما اذا ارتفعت قيمة هذا المؤشر فيعنى ذلك ان النشاط الصناعي غير كفء وهناك حالات تلقى تبذيراً كثيرا تؤدي بدورها الى رفع مستوى الكلفة ومن ثم امتصاص الارباح وجعلها محدودة جداً او تسحبها الى الخسارة(٣٢) والجدول (٦)والشكل (٦) يمثل قيمة مستلزمات الانتاج في محافظة المثنى والقطر ونسبتها .

جدول (٦)
قيمة مستلزمات الانتاج في محافظة المثنى والقطر ونسبتها لعام ٢٠٠٧
(بالدينار العراقي)

نوع النشاط الصناعي	قيمة مستلزمات الانتاج للمحافظة	نسبتها من للمحافظة %	قيمة مستلزمات الانتاج للقطر	نسبة المحافظة من القطر %
استخراج الملح	٢٦٣٨٤٣٦	١٦.٢٣	٣١٥١٤٨٩	٨.٣٧
طحن الحبوب	٣١١٤٥٦١	١٩.١٦	٧٥٠٥٨٠٤	٤.١٤
الإسفلت	٤٣٥١٧٦٨	٢٦.٧٨	١٠٢٤٧٥٨٨	٤.٢٤
الطابوق	٢٠٠٠٦٢٥	١٢.٣١	٥٩٩٣٥٠١	٣.٣٣
الاسمنت	٤١٤٢٦٥٧	٢٥.٤٩	٥١٠١٠٠٩	٨.١٢
المجموع	١٦٢٤٨٠٤٧	١٠٠	٣١٩٩٩٣٩١	٥٠.٧٧

المصدر (٣٣): وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي ، الصناعات الكبيرة ، بيانات غير منشورة ، لعام ٢٠٠٧.

نلاحظ من خلال الجدول ان قيمة مستلزمات الانتاج في عموم المحافظة سجلت (١٦٢٤٨٠٤٧) دينار من مجموع القطر والبالغة (٣١٩٩٩٣٩١) أي بنسبة (٥٠.٧٧%) وهي نسبة مرتفعة ايضا على مستوى المحافظة سجلت أعلى نسبة في صناعة الاسفلت فكانت (٢٦.٧٨%) وجاءت بعدها صناعة الاسمنت (٢٥.٤٩%) في حين جاءت في المرتبة الثالثة صناعة طحن الحبوب فكانت(١٩.١٦%) وكانت صناعة استخراج الملح .

شكل (٦)

قيمة مستلزمات الانتاج في محافظة من القطر ونسبتها لعام ٢٠٠٧

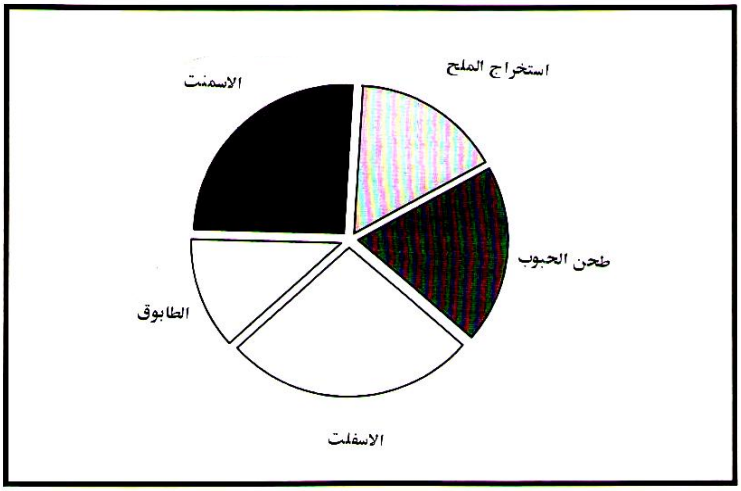

المصدر (٣٤): من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٦) .

بالمرتبة الرابعة فكانت(١٦.٢٣%)وجاءت صناعة الطابوق في المرتبة الاخيرة (١٢.٣١%)

أما على مستوى القطر فكانت اعلى نسبة سجلت لصالح صناعة استخراج الملح (٨.٣٧%) وجاء بعدها صناعة الاسمنت (٨.١٢%) وفي المرتبة الثالثة صناعة الاسفلت (٤.٢٤%) في حين جاءت صناعة طحن الحبوب في المرتبة الرابعة (٤.١٤%) ولم تسجل صناعة الطابوق سوى (٣.٣٣%).

ج. التركيب الصناعي على أساس القيمة المضافة .

تعد القيمة المضافة (value added) احد أهم المؤشرات المتعلقة بالنمو الصناعي وتطوره وبمدى قدرة الانشطة الصناعية ضمن المناطق او البلدان على تحقيق الربحية (profit) لان القيمة المضافة تعبر عن الفرق بين قيمة مخرجات الانتاج النهائي (output) وبين كلفة (cost) المواد المستخدمة في انتاجها(٣٥).

أي أنها تمثل الفرق بين المخرجات الصناعية والمدخلات ولصالح المخرجات تحققت قيمة إضافية كافية وهذا هو احد اهم الاهداف الاساسية للنشاط الصناعي.

وتتأثر القيمة المضافة ايجابياً بمدى كفاءة عوامل الانتاج فكلما كانت اكثر كفاءة اشتغلت الموارد بكفاءة عالية وحققت قيمة مضافة عالية وتزداد هذه القيمة بزيادة كفاءة العمل كما يتأثر حجم القيمة المضافة بالعوامل الهيكلية للصناعة متمثلة

بالتوطن الصناعي والسوق والعمل والتكامل الانتاجي وغيرها ، التي ومن ثم تؤدي دوراً مهماً في درجة التصنيع في حين انها تتأثر سلبياً في حالة تدني هذه الكفاءة ، وفي الحالة غير المحتملة وهي ان الصناعة قد لا تحقق هذه القيمة والربح لأنها قد تخسر وتتوقف او تتلاشى مما قد يحمل المجتمع عبئا ثقيلا في حالة استمرارها (٣٦)، والجدول(٧) يبين القيمة المضافة للانتاج في المحافظة والقطر .

جدول (٧)
القيمة المضافة الانتاج في محافظة المثنى والقطر لعام ٢٠٠٧ (بالدينار العراقي)

نوع النشاط الصناعي	القيمة المضافة للمحافظة	نسبة القيمة المضافة من المحافظة %	القيمة المضافة للقطر	نسبة المحافظة من القطر
استخراج الملح	٨٠٦١٥٦٣	٣٢.٣٢	٨١٧٣٨٦٩	٩.٨٦
الحبوب	٢٨٦٦٠٨٨	١١.٤٩	٧١٨٩٨٩٢	٣.٩٨
الإسفلت	٦٠٠٨٢٣٢	٢٤.٠٩	١٢٥٤٢٣٨٠	٤.٧٩
الطابوق	٢٩٤٩٣٧٥	١١.٨٢	٧٣١١٨٧٧	٤.٠٣
الاسمنت	٥٠٥٢٨٠٦	٢٠.٢٦	٦١٧٥٣٤٨	٨.١٨
المجموع	٢٤٩٣٨٠٦٤	١٠٠	٤١٣٩٣٣٦٦	٦٠.٢٤

المصدر (٣٧) : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي ، الصناعات الكبيرة ، بيانات غير منشورة ، لعام ٢٠٠٧.

نلاحظ من خلال الجدول ان مجموع القيمة المضافة في المحافظة شكلت (٢٤٩٣٨٠٦٤) دينار عراقي من مجموع (٤١٣٩٣٣٦٦) لعموم القطر وبنسبة (٦٠.٢٤%) وهي نسبة مرتفعة جداً. فعلى مستوى المحافظة شكلت اعلى نسبة للقيمة المضافة في صناعة استخراج الملح فكانت (٣٢.٣٢%) جاءت بعدها صناعة الاسفلت بنسبة (٢٤.٠٩%) في حين سجلت صناعة الاسمنت نسبة (٢٠.٢٦%) لتمثل المرتبة الثالثة وسجلت المرتبة الرابعة صناعة طحن الحبوب (١١.٤٩%) في حين كانت صناعة الطابوق في المؤخرة (١١.٨٢%) . اما على مستوى القطر فكانت نسبة المحافظة من القطر (٩.٨٦%) وفي صناعة استخراج الملح لتكون اعلى نسبة ، وسجلت صناعة الاسمنت (٨.١٨%) لتمثل المرتبة الثانية في حين جاءت في المرتبة الثالثة صناعة الاسفلت (٤.٧٩%) وسجلت صناعة الطابوق (٤.٠٣%) لتمثل المرتبة الرابعة ، وجاءت صناعة طحن الحبوب في مؤخرة ذلك فسجلت (٣.٩٨%) من مجموع القطر.

الهوامـــــش

١. ابراهيم شريف ، واخرون ، جغرافية الصناعة ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغداد ، مطبعة مديرية الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل، ١٩٨١ ، ص ١٤.

٢. الهيأة العامة للمساحة ، خريطة العراق الادارية،مطبعة المساحة بغداد ،٢٠٠٤ .

٣. عبد خليل فضيل ، التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص١٧٦.

٤. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي الصناعات الكبيرة ، لعام ٢٠٠٧ ، بيانات غير منشورة.

٥. الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (١).

٦. احمد حبيب رسول ، دراسات في جغرافية العراق الصناعية ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٤ ص١٩٥-١٩٦-١٩٧.

٧. الدراسة الميدانية.

٨. عباس علي التميمي ، تركز صناعة الطابوق في محافظة بغداد ، دراسة في الجغرافية الصناعية ، رسالة ماجستير مطبوعة ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص٣.

٩. المصدر نفسه ، ص ٢١٤.

١٠.المصدر نفسه ، ص٢٠٠.

١١.عبد خليل فيصل ، جغرافية العراق الصناعية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل ، بدون سنة طبع ، ص ٢٤٤-٢٤٥.

١٢.الدراسة الميدانية.

١٣.صباح الدرة ، التطور الصناعي في العراق القطاع الخاص ، مطبعة النجوم، بغداد، ١٩٦٨ ، ص٢٤٩.

١٤.عبد علي مهدي حسن ، مبادئ الصناعات الغذائية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٧٩ ، ص٢٦.

١٥.سلمى عبد الرزاق عبد لايذ الشبلاوي ، الصناعات الغذائية في منطقة الفرات الاوسط ، دراسة في الجغرافية الصناعية ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ ، غير منشورة ، ص٢٤٩.

١٦.الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠١ ، ص٣٤٤٠.

١٧.طلال خالد حسن ، واخر ، دراسة مسحية لملح الطعام المنتج في العراق ، مجلة الصناعات الغذائية ، الاتحاد العربي للصناعات الغذائية ، العدد الثالث والرابع ، السنة الخامسة ، ١٩٨٤ ، ص ١٤.

١٨.عبد الفتاح العاني ، اساسيات علم التربة ، دار التقني للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص١٤.

١٩.وليد غفوري معروف السامرائي ، الملاحات في العراق ، رسالة دكتوراه مقدمة الى مجلس الجامعة المستنصرية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ ، غير منشورة ، ص٩٤.

٢٠.خالص حسن الاشعب ، واخر ، الموارد الطبيعية البشرية وصيانتها ، دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٩٩٨ ، ص ١٣.

٢١.احمد حبيب رسول ، مبادئ الجغرافية الصناعية ، الجزء الاول ، مطبعة دار السلام، بغداد ١٩٧٦ ، ص١٣٣.

٢٢.وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي ، الصناعات الكبيرة ، بيانات غير منشورة ، لعام ٢٠٠٧ .

٢٣.مصدر الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٢).

٢٤.مصدر الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٢).

٢٥.وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي ، الصناعات الكبيرة ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٠٧.

٢٦.وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي ، الصناعات الكبيرة ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٠٧.

٢٧.عباس علي التميمي ، النمو الصناعي في محافظتي البصرة ونينوى ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي لجامعة البصرة،١٩٨١ ، ص١٧.

٢٨.علي الاعسم ، مفاهيم اساسية عن الانتاجية ومؤشراتها واساليب رفعها ، محاضرات القيت في لندن ، ١٩٨٨ ، ص٥.

٢٩.حربي محمد ، مفاهيم اقتصادية ، دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٨٠،ص٦.

٣٠.وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء قسم الاحصاء الصناعي ، الصناعات الكبيرة ، بيانات غير منشورة ، لعام ٢٠٠٧.

٣١.مصدر الشكلين من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٥).

٣٢.عادل فليح العلي واخرون ، اقتصاديات العمل ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٩٠،ص٦٠.

٣٣.وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي ، الصناعات الكبيرة بيانات غير منشورة ، لعام ٢٠٠٧.

٣٤.الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٦).

٣٥.عادل رشيد حسين الدليمي ، التوطن الصناعي في محافظة البصرة وميسان وذي قار ، دراسة في الجغرافية الصناعية ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس مكتبة الاداب جامعة بغداد ، ٢٠٠٠، ص٣٥، غير منشورة .

36. world bank asecond industrial development project A.R; june , 1984 . P.12-43.

٣٧.وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي ، الصناعات الكبيرة ، بيانات غير منشورة ، لعام ٢٠٠٧.

المصـــــادر

١- الاشعب ، خالص حسني ، واخر ، الموارد الطبيعية البشرية وصيانتها ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٨٨.

٢- الاعسم ، علي ، مفاهيم اساسية عن الانتاجية ومؤشراتها واساليب رفعها ، محاضرة القيت في لندن ، ١٩٨٨.

٣- التميمي ، عباس علي ، تركز صناعة الطابوق في محافظة بغداد ، دراسة في الجغرافية الصناعية ، رسالة ماجستير مطبوعة ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٦.

٤- ، النمو الصناعي في محافظتي البصرة ونينوى ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي لجامعة البصرة ، ١٩٨١.

٥- حسن ، عبد علي مهدي ، مبادئ الصناعات الغذائية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٧٩.

٦- الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠٠٧.

٧- الدرة ، صباح ، التطور الصناعي في العراق القطاع الخاص ، مطبعة النجوم ، بغداد ، ١٩٦٨.

٨- الدليمي ، عادل رشيد حسين ، التوطن الصناعي في محافظات البصرة وميسان وذي قار ، دراسة في الجغرافية الصناعية ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الاداب جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، غير منشورة .

٩- رسول ، احمد حبيب ، دراسات في جغرافية العراق الصناعية ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٤.

١٠- ، مبادئ الجغرافية الصناعية ، الجزء الاول ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٧٦.

١١- السامرائي ، وليد غفوري معروف ، الملاحات في العراق ، رسالة دكتوراه مقدمة الى مجلس الجامعة المستنصرية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦.

١٢- الشبلاوي ، سلمى عبد الرزاق عبد لايذ ، الصناعات الغذائية في منطقة الفرات الاوسط ، دراسة في الجغرافية الصناعية ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨.

١٣- شريف ، ابراهيم ، واخرون ، جغرافية الصناعة ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ، مطبعة مديرية الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨١.

١٤- طلال ، خالد حسن ، واخر ، دراسة مسحية لملح الطعام المنتج في العراق ، مجلة الصناعات الغذائية ، الاتحاد العربي للصناعات الغذائية ، العدد الثالث والرابع ، السنة الخامسة ، ١٩٨٤ .

١٥- العاني ، عبد الفتاح ، اساسيات علم التربة ، دار التقنى للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٨٤ .

١٦- العلى ، عادل فليح ، واخرون ، اقتصاديات العمل ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٩٠ .

١٧- فضيل ، عبد خليل ، التوزيع الجغرافية للصناعات في العراق ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٦ .

١٨- ، جغرافية العراق الصناعية ، وزارة التعليم والبحث العلمي جامعة الموصل ، بدون سنة طبع .

١٩- محمد، حربي، مفاهيم اقتصادية، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٠.

٢٠- الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية ، مطبعة المساحة، بغداد ، ٢٠٠٤ .

٢١- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الإحصاء الصناعي ، الصناعات الكبيرة ، بيانات غير منشورة ، لعام ٢٠٠٧ .

22-Worid bank asecond industrial development project y .A.R ;jyne, 1984, P.13\23..